

## الْحُقُوقُ الدِّينِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ

عذرا پروين ☆

### (أ) حَقُّ حُرِّيَّةِ الْعَقِيدَةِ

يُقْصَدُ بِحُرِّيَّةِ الْعَقِيدَةِ ثَبَاتُ حَقِّ الْإِنْسَانِ ابْتِدَاءً فِي أَنْ يَخْتَارَ الْعَقِيدَةَ الَّتِي يُرِيدُهَا وَأَنْ يَلْتَزِمَ بِالَّذِينَ الَّذِي تَرَجَّعَ لَدَيْهِ صِحَّتُهُ وَأَفْضَلِيَّتُهُ عَنْ غَيْرِهِ ، دُونَ إِكْرَاهٍ مِنْ الْغَيْرِ ، وَأَنْ يَمَارِسَ الْعِبَادَةَ وَالشَّعَائِرَ الْخَاصَّةَ بِدِينِهِ .

وَالْعَقِيدَةُ مِنْ حَوَاصِ الْعَقْلِ ، وَمُكْمِنُهَا النَّفْسُ وَالْفُؤَادُ ، فَالْإِيمَانُ الصَّحِيحُ إِنَّمَا يَكُونُ وَلَيْدَ يَقْظَةٍ عَقْلِيَّةٍ ، وَاقْتِنَاعٍ قَلْبِيٍّ وَفِطْرَةٍ سَلِيمَةٍ ، يَسْتَبِينُ بِهَا الْإِنْسَانُ الْعَاقِلُ طَرِيقَ الْحَقِّ فَيَعْتَنِقُهُ وَيَرْضَى بِهِ ، فَيَكُونُ لَهُ عَقِيدَةٌ .

وَالْحُرِّيَّةُ الَّتِي أَقْرَّهَا الْإِسْلَامُ فِي الْعَقِيدَةِ ، تَعْتَمِدُ عَلَى نَظَرَةِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْعَقِيدَةِ كَمَا تَعْتَمِدُ عَلَى نَظَرَتِهِ إِلَى آثَارِ الْعَقِيدَةِ ذَاتِهَا ، فَلَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْحُرِّيَّةُ وَلَيْدَةَ النَظَرَةِ الْمَجْرَدَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى مَجْرَدِ الْإِخْتِيَارِ الَّذِي اقْتَضَتْهُ الْحَاجَّةُ الْعَابِرَةُ ، كَمَا لَمْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً عَلَى تَرْفِ النَّفْسِ فِي الْإِخْتِيَارِ ، كَأَنَّ تَمِيلَ النَّفْسِ الْإِنْسَانِ إِلَى إِخْتِيَارِ اللَّوْنِ الْأَبْيَضِ لِثَوْبِهِ وَرِدَائِهِ دُونَ الْأَحْمَرِ وَكِلَاهُمَا سَاتِرٌ ، وَلَكِنَّ هُنَاكَ فَرْقٌ كَبِيرٌ بَيْنَ الْعَقِيدَةِ وَآثَارِهَا ، وَبَيْنَ فِلْسَفَاتِ الْفِلَاسِفَةِ وَأَرَءِ الْمَفْكَرِينَ وَصَائِغِي مَوَادِّ الْقَانُونِ .

☆ محاضرة في قسم اللغة العربية بجامعة بهاء الدين زكريا بملتان

كفَّل الإسلامُ حريةَ العقيدة و عمل على حمايتها، وقرَّر حقَّ كلِّ إنسانٍ في أن يعتنق ما ترضى به نفسه وعقله، وليس لأحدٍ في أن يحملَه على ترك عقيدته و اعتناق غيرها بالإكراه و لا بالإجبارِ لقوله عزوجل مخاطباً نبيّه (ص) (فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ). (١) وَقَوْلُهُ سُبْحَانَكَ وَتَعَالَى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ). (٢) والاستفهام في الآية، كما لا يخفى، استفهام إنكاري أي لا يجوز لك أن تكره الناس حتى يدخلوا في دينك. (٣)

وَلَقَدْ وَرَدَتْ نُصُوصٌ كَثِيرَةٌ تُشِيرُ إِلَى مَبْدَأِ الْإِسْلَامِ فِي تَقْرِيرِ حُرِّيَّةِ الْعَقِيدَةِ وَضَمَانِهَا وَصِيَانَتِهَا، مِنْهَا قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ فِي نَفْيِ الْقَهْرِ وَالْعُنْفِ (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْتَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ). (٤) فِيهَا إِنْكَارٌ لِلْإِكْرَاهِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَأَمْرٌ بِالدَّعْوَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ عَنِ طَرِيقِ السَّلْمِ، وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى الْإِقْنَاعِ الْقَائِمِ عَلَى الْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ، يَقُولُ اللَّهُ: (أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ). (٥) وَيَقُولُ: (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ). (٦) وَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ وَغَيْرُهَا مِنْهُجَ الْإِسْلَامِ فِي الدَّعْوَةِ وَقَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِهِ الْأَسَاسِيَّةِ مُنْذُ أَنْ ظَهَرَ فِي الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَأُصْبِحَتْ الْحُرِّيَّةُ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْإِسْلَامِ وَمِنَ الْأُمُورِ الْمَعْلُومَةِ فِي الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ.

قَامَتِ الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْأُولَى بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ وَطَبَّقَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِيهَا، وَلَمْ يُنْقَلْ لَنَا التَّارِيخُ حَدِيثًا وَاحِدَةً مِنْ عَهْدِ النَّبِيِّ (ﷺ) أَوْ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، أَنَّهُمْ أَرْعَمُوا أَحَدًا عَلَى تَرْكِ دِينِهِ وَاعْتِنَاقِ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ السُّلْطَةَ فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ، كَمَا يَقُولُ مُحَمَّدٌ فَتِيحِي عَثْمَانُ: "لَا يَجِلُّ أَنْ تُسْتَعْتَمَدَ لِلْإِكْرَاهِ عَلَى اعْتِنَاقِ

الدِّينِ، وَإِنَّمَا تُسْتَحَدَّمُ لِرَفْعِ الْإِكْرَاهِ عَلَى اعْتِنَاقِ دِينٍ أَوْ عَلَى الْمُنْعِ مِنْهُ، فَهَذِهِ هِيَ فِتْنَةُ النَّاسِ عَلَى الْإِخْتِيَارِ وَالْإِرَادَةِ الْحُرَّةِ فِي مَجَالِ الْإِعْتِقَادِ“ (٧)

وَمِنْ تَمَّ يَفْهَمُ أَنَّ الْقِتَالَ وَالْحُرُوبَ الَّتِي وَقَعَتْ فِي الْإِسْلَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ لَمْ يَكُنْ لِفَرْضِ عَقِيدَةِ هَذَا الدِّينِ عَلَى النَّاسِ، وَإِنَّمَا كَانَ لِحِمَايَتِهِ مِمَّنْ يِقَاتِلُ أَهْلَهُ وَيَطْرُدُهُمْ لِإِكْرَاهِهِمْ عَلَى الْإِرْتِدَادِ عَنْهَا، فَهُوَ قِتَالٌ فِي سَبِيلِ الْحُرِّيَّةِ الدِّينِيَّةِ لِأَهْلِهِ، وَلَيْسَ اعْتِدَاءً عَلَى حُرِّيَّةِ الْآخَرِينَ، فَالْإِكْرَاهُ فِي الدِّينِ يَنَافِي طَبِيعَةَ الْعَقِيدَةِ نَفْسِهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا عُنْصُرًا نَفْسِيًّا، وَإِنَّ اضْطِهَادَ الْإِنْسَانِ لِأَجْلِ دِينِهِ بِالْتَعْذِيبِ وَالْقَتْلِ وَالنَّفْيِ يُعْتَبَرُ فِتْنَةً (٨) كَمَا فَعَلَ الْمُشْرِكُونَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، وَالْفِتْنَةُ بِهَذَا الْوَجْهِ لَا تَقَعُ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ الَّذِي يُعْتَرَفُ بِالْحُرِّيَّةِ الدِّينِيَّةِ.

فَمَبْدَأُ الْحُرِّيَّةِ الدِّينِيَّةِ فِي الْإِعْتِقَادِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي نَبَّهَتْ بِالنُّصُوصِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ الَّذِي أَرَادَ إِكْرَاهَ أَبْنَائِهِ عَلَى اعْتِنَاقِ الْإِسْلَامِ. وَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) فِي رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَصِينٍ كَانَ لَهُ ابْنَانِ، فَقَدِمَ تِجَارٌ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْمَدِينَةِ يَحْمِلُونَ الزَّيْتِ، فَلَمَّا أَرَادُوا الْخُرُوجَ أَتَاهُمْ ابْنَا أَبِي الْحَصِينِ فَدَعَوْهُمَا إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ فَتَنَصَّرَا وَمَضَيَا مَعَهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاتَى أَبُوهُمَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - مُشْتَكِيًّا أَمْرَهُمَا، وَرَغِبَ فِي أَنْ يَبْعَثَ رَسُولَ اللَّهِ (ص) مَنْ يَرُدُّهُمَا فَفَزَلَتْ الْآيَةُ لِتُبَيِّنَ أَنَّ لَإِكْرَاهَ فِي الدِّينِ. (٩) وَأَهْلُ الذِّمَّةِ الْمُقِيمِينَ بِدَارِ الْإِسْلَامِ آمِنُونَ فِي دِينِهِمْ مَا بَدَلُوا الْجِزْيَةَ. (١٠)

وَمَا فَرَضَ الْإِسْلَامُ عَلَى الْأَقْلِيَّاتِ مِنْ دَفْعِهَا إِلَّا لِلدِّفَاعِ وَإِعْطَاءِ الْأَمْنِ لَهُمْ، وَإِنْ عَجَزَتِ الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ عَنْ حِمَايَتِهِمْ مِنْ أَيْ اعْتِدَاءٍ دَاخِلِيٍّ أَوْ خَارِجِيٍّ فَلَيْسَ

عليهم من دفعها، كما فعل ذلك أبو عبيدة بن الجراح (ت: ٥١٨) (١١) في رد الجزية التي أخذها من أهل بعض مناطق الشام لما رأى عدم القدرة على الدفاع عنهم عندما سمع تجمع الروم للغزو، وحتى لو فرضت عليهم الجزية فلن تسلب حقوقهم ولا كرامتهم بدفعها، ولقد عاهد رسول الله (ص) أهل نجران على الآتي: "وَلِنَجْرَانَ وَحَاشِيَّتِهَا حَوَارُ اللَّهِ وَذِمَّةُ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأَرْضِهِمْ وَمِلَّتِهِمْ وَغَائِبِهِمْ وَشَاهِدِهِمْ وَعَشِيرَتِهِمْ وَبَيْعِهِمْ وَكُلِّ مَا تَحْتِ أَيْدِيهِمْ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، لَا يُعَيَّرُ أَسْقُفٌ مِنْ أَسْقَفَتِيهِ وَلَا رَاهِبٌ مِنْ رُهْبَانِيهِ وَلَا كَاهِنٌ مِنْ كِهَانَتِيهِ وَآلِسَ عَلَيْهِمْ دَنِيَّةٌ — رِمَايَةٌ" (١٢) ويعني هذا العهد عدم التعرض لهم ليتمكنوا من إقامة دينهم. وإنما يلزمهم في الدولة الإسلامية الخضوع للأحكام الشرعية، المنظمة للواقع الاجتماعي، كالبيع والتجارة وأنظمة المقوبات، كحد السارق وقصاص القتلي، ونحو ذلك.

ولقد طبق رسول الله (ص) حرية العقيدة عملياً في واقع حياته، وأثبت التاريخ عنه ذلك، كما يقص لنا ابن هشام (ت: ٥٢١٣) (١٣): "أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ رُؤْسَاءُ نَجْرَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (ص) فِي الْمَدِينَةِ، دَخَلُوا عَلَيْهِ الْمَسْجِدَ حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ، عَلَيْهِمْ ثِيَابُ الْجِبْرَاتِ: جُبَّ وَأَرْدِيَّةٌ فِي جَمَالِ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: يَقُولُ بَعْضُ مَنْ رَأَاهُمْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (ص) يَوْمَئِذٍ: مَا رَأَيْتُ أَوْفَدًا مِثْلَهُمْ، وَقَدْحَانَتْ صَلَاتُهُمْ، فَقَامُوا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) يُصَلُّونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ص): "دَعُوهُمْ فَصَلُّوا إِلَى الْمَشْرِقِ". (١٤) وَإِنَّ هَذَا الْمَوْقِفَ الْمَتَسَامِحَ مِثَالاً لِحُرِّيَةِ الْعَقِيدَةِ، وَخَاصَّةً فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ الْمُبَكَّرَةِ مِنَ التَّارِيخِ.

وأكبر برهان على حرية العقيدة في الإسلام هو ميثاق المدينة المنورة

الذي طَبَّقَهُ الرَّسُولُ الْأَعْظَمُ (ص) ذَاتَهُ بَيْنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ  
سُكَّانِهَا عَلَى حَدِّ سِوَاءٍ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. هَذَا كِتَابٌ مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ  
وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ قُرَيْشٍ وَيَثْرِبَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ فَلَحِقَ بِهِمْ وَجَاهَدَ مَعَهُمْ.  
١- إِنَّهُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ دُونِ النَّاسِ.

٢- الْمُهَاجِرُونَ مِنْ قُرَيْشٍ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ بَيْنَهُمْ وَهُمْ يَفِدُونَ عَانِيَهُمْ  
بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

٣- وَبَنُو عَوْفٍ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَا قِلَهُمْ الْأُولَى وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفِدِي عَانِيَهَا  
بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

٤- وَبَنُو الْحَارِثِ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَا قِلَهُمْ الْأُولَى وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفِدِي  
عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

٥- وَبَنُو سَاعِدَةَ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَا قِلَهُمْ الْأُولَى وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفِدِي  
عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

٦- وَبَنُو جَشْمٍ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَا قِلَهُمْ الْأُولَى وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفِدِي عَانِيَهَا  
بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

٧- وَبَنُو النَّحَارِ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَا قِلَهُمْ الْأُولَى وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفِدِي  
عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

٨- وَبَنُو عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَا قِلَهُمْ الْأُولَى وَكُلُّ طَائِفَةٍ  
تَفِدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

٩- وَبَنُو النَّبِيتِ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَا قِلَهُمْ الْأُولَى وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفِدِي

- عانيها بالمعروفِ والقسطِ بين المؤمنين.
- ١٠ - وَبَنُو الْأَوْسِ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمِ الْأُولَىٰ وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.
- ١١ - وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُتْرَكُونَ مَفْرَحًا بَيْنَهُمْ أَنْ يُعْطَوْهُ بِالْمَعْرُوفِ فِي فِدَائِهِ أَوْ عَقْلٍ.
- ١٢ - وَأَنْ لَا يُحَالِفُ مُؤْمِنٌ مَوْلَىٰ دُونَهُ.
- ١٣ - وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ عَلَىٰ مَنْ بَغَىٰ مِنْهُمْ أَوْ ابْتَغَىٰ وَسِيْعَةً ظَلَمٍ أَوْ إِثْمٍ أَوْ غَدْوَانٍ أَوْ فِسَادٍ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنَّ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ جَمِيعًا وَلَوْ كَانَ وَلَدَ أَحَدِهِمْ
- ١٤ - وَلَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنًا فِي كَافِرٍ وَلَا تَنْصُرُ كَافِرًا عَلَىٰ مُؤْمِنٍ.
- ١٥ - وَإِنَّ ذِمَّةَ اللَّهِ وَاحِدَةٌ يُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ مَوَالِي بَعْضٍ دُونَ النَّاسِ.
- ١٦ - وَإِنَّهُ مَنْ تَبِعَنَا مِنْ يَهُودٍ فَإِنَّ لَهُ النَّصْرَ وَالْأَسُوءَةَ غَيْرَ مَظْلُومِينَ وَلَا مَتَنَاصِرِينَ عَلَيْهِمْ.
- ١٧ - وَإِنَّهُ سَلِمَ الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدَةٌ لَا يُسَالِمُ مُؤْمِنٌ دُونَ مُؤْمِنٍ فِي قِتَالٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا عَلَىٰ سَوَاءٍ وَعَدْلٍ.
- ١٨ - وَإِنَّ كُلَّ غَازِيَةٍ غَزَتْ مَعَنَا يَعْقُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا
- ١٩ - وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُبْئِ بَعْضُهُمْ عَنِ بَعْضٍ بِمَا نَالَ دِمَاءَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.
- ٢٠ - وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ عَلَىٰ أَحْسَنِ هُدًى وَأَقْوَمِهِ.
- ٢١ - وَإِنَّهُ لَا يُجِيرُ مُشْرِكٌ مَالًا لِقَرِيْشٍ وَلَا نَفْسًا وَلَا يُحَوِّلُ دُونَهُ عَلَىٰ مُؤْمِنٍ.
- ٢٢ - وَإِنَّهُ مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قِتْلًا عَنِ بَيْنَةٍ فَإِنَّهُ قَوْدٌ بِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَىٰ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ وَإِنَّ

المؤمنين عليه كافةً ولا يحلُّ لهم إلا قيامٌ عليه.

٢٣- إِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَقْرَبُ بِمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ وَأَمَّنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُنْصَرَ وَلَا يُوَدِّعَهُ وَإِنَّهُ مَنْ نَصَرَهُ أَوْ أَوَّاهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ لَعْنَةَ اللَّهِ وَغَضَبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ.

٢٤- وَإِنَّكُمْ مَهْمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ مَرَدَّهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٢٥- وَإِنَّ الْيَهُودَ يَنْفِقُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا مُحَارِبِينَ.

٢٦- وَإِنَّ يَهُودَ بَنِي عَوْفٍ أُمَّةٌ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ، لِلْيَهُودِ دِينُهُمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ دِينُهُمْ مَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسِهِمْ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ أَيْمًا فَإِنَّهُ لَا يُوتَعُ إِلَّا نَفْسَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ.

٢٧- وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي النَّجَارِ مِثْلَ مَالِ يَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

٢٨- وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي سَاعِدَةَ مِثْلَ مَالِ يَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

٢٩- وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي الْحَارِثِ مِثْلَ مَالِ يَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

٣٠- وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي جُشَمِ مِثْلَ مَالِ يَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

٣١- وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي أَوْسٍ مِثْلَ مَالِ يَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

٣٢- وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي ثَعْلَبَةَ مِثْلَ مَالِ يَهُودِ بَنِي عَوْفٍ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَأَيْمًا فَإِنَّهُ لَا يُوتَعُ إِلَّا نَفْسَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ.

٣٣- وَإِنَّ جَفْنَةَ بَطْنٍ مِنْ ثَعْلَبَةَ كَأَنْفُسِهِمْ.

٣٤- وَإِنَّ لِبَنِي الشُّطَيْبَةِ مِثْلَ مَالِ يَهُودِ بَنِي عَوْفٍ وَإِنَّ الْبَرِّدُونَ الْإِيْثِمُ.

٣٥- وَإِنَّ مَوْلَى ثَعْلَبَةَ كَأَنْفُسِهِمْ.

٣٦- وَإِنَّ بَطْنَانَ يَهُودٍ كَأَنْفُسِهِمْ.

- ٣٧- إِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
- ٣٨- وَإِنَّ لَا يَنْحَجِرُ عَلَى ثَارِ جَرِحٍ وَإِنَّهُ مَنْ فَتَكَ فَبِنَفْسِهِ وَأَهْلِي بَيْتِهِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَ  
إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ أَعْيُنِنَا هَذَا.
- ٣٩- وَإِنَّ عَلَى الْيَهُودِ نَفَقَتُهُمْ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ نَفَقَتَهُمْ.
- ٤٠- وَإِنَّ بَيْنَهُم النَّصْرَ عَلَى مَنْ حَارَبَ أَهْلَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْحَ  
وَالنَّصِيحَةَ وَالْبِرَّ دُونَ الْإِثْمِ.
- ٤١- وَإِنَّهُ لَمْ يَأْتُمْ أَمْرٌ بِحَلِيفِهِ وَإِنَّ النَّصْرَ لِلْمَظْلُومِ.
- ٤٢- وَإِنَّ الْيَهُودَ يُنْفِقُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا مُحَارِبِينَ.
- ٤٣- وَإِنَّ يَثْرِبَ حَرَامٌ جَوْفَهَا لِأَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ.
- ٤٤- وَإِنَّ النَّجَارَ كَالنَّفْسِ غَيْرَ مُضَارٍّ وَلَا إِثْمِ.
- ٤٥- وَإِنَّهُ لَا تَجَارُ حُرْمَةً إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهَا.
- ٤٦- وَإِنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَ أَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ اسْتِحْجَارٍ يُخَافُ فِسَادَهُ فَإِنَّ  
مَرَدَّهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي هَذِهِ  
الصَّحِيفَةِ وَأَبْرَهُ.
- ٤٧- وَإِنَّهُ لَا تَجَارُ قَرِيشٌ وَلَا مَنْ نَصَرَهَا.
- ٤٨- وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْرَ عَلَى مَنْ رَهْمَ.
- ٤٩- وَإِذَا دُعُوا إِلَىٰ صُلْحٍ يُصَالِحُونَهُ وَيَلْبَسُونَهُ فَإِنَّهُمْ يُصَالِحُونَهُ وَيَلْبَسُونَهُ وَإِنَّهُمْ  
إِذَا دُعُوا إِلَىٰ مِثْلِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَهُمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا مَنْ حَارَبَ فِي الدِّينِ.
- ٥٠- عَلَىٰ كُلِّ إِنْسَانٍ حِصَّتُهُمْ مِنْ جَانِبِ الَّذِي قَبْلَهُمْ.
- ٥١- وَإِنَّ يَهُودَ الْأَوْسِ مَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ عَلَىٰ مِثْلِ مَا لِأَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مَعَ



البرِّ المَحْضِ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ.

٥٢ - وَإِنَّهُ لَا يَحُولُ هَذَا الْكِتَابُ دُونَ ظَالِمٍ أَوْ آثِمٍ وَإِنَّ مَنْ خَرَجَ آمِنًا وَمَنْ قَعَدَ آمِنًا بِالْمَدِينَةِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَاتَمَّ.

٥٣ - وَإِنَّ اللَّهَ جَارٌ لِمَنْ بَرَّ وَاتَّقَى وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (١٥)

فُحْرِيَّةُ الْعَقِيدَةِ أَمْرٌ أَوْلَاهُ الْإِسْلَامُ رِعَايَةً خَاصَّةً أَحْتَرَامًا لِكِرَامَةِ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ كَانَتْ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ تَتِمُّ بِالسَّمَاحَةِ وَبِالْحِجَّةِ وَبِالْبُرْهَانِ دُونَ عُنْفٍ أَوْ إِكْرَاهٍ. وَلَعَلَّ الْقِصَّةَ الَّتِي رَوَاهَا وَسُقِ الرُّومِيُّ (عَبْدُ نَصْرَانِيٍّ) عَنْ نَفْسِهِ تَوَكَّدَ هَذَا الْأَمْرَ حِينَ قَالَ:

”كُنْتُ مَمْلُوكًا لِعُمْرَيْنِ الْخَطَّابِ وَكَانَ يَقُولُ لِي أُسْلِمُ فَإِنْ أُسْلِمْتُ بِكَ عَلَى أَمَانَةٍ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أُسْتَعِينَ عَلَى أَمَانَتِهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ قَالَ: فَأَبَيْتُ، فَقَالَ: لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ أُعْتَقْتَنِي وَقَالَ: إِذْهَبْ حَيْثُ شِئْتَ“. (١٦) أَيِ اعْتَقَهُ. وَيَخْلُو الْإِسْلَامُ مِنَ التَّعَصُّبِ الدِّينِيِّ الْمُقَوَّتِ، فَلَمَّا فَتَحَ عَمْرُوبُ الْعَاصِ مِصْرَ أَطْلَقَ حُرِّيَّةَ الْعَقِيدَةِ لِلْأَقْبَاطِ، وَكَتَبَ بِيَدِهِ عَهْدًا لَهُمْ بِحِمَايَةِ كِنْيَسَتِهِمْ وَلَعَنَ كُلَّ مَنْ يَحْرُءُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى إِخْرَاجِهِمْ مِنْهَا، وَكَتَبَ أَمَانًا لِلْبَطْرِ يَكُ بِنِيَامِينَ وَرَدَّهُ إِلَى كُرْسِيِّهِ بَعْدَ أَنْ تَغَيَّبَ عَنْهُ زَهَاءَ ثَلَاثِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَأَمَرَ عَمْرُوبُ الْعَاصِ بِاسْتِقْبَالِ بِنِيَامِينَ عِنْدَمَا قَدِمَ الْإِسْكَانْدَرِيَّةَ أَحْسَنَ اسْتِقْبَالٍ، وَأَلْقَى بِنِيَامِينَ عَلَى مَسَامِعِهِ خِطَابًا بَلِيغًا ضَمَّنَهُ الْإِقْتِرَاحَاتِ الَّتِي رَأَاهَا ضَرُورِيَّةً لِحَفِظِ كِيَانِ الْكَنِيسَةِ، فَتَقَبَّلَهَا عَمْرُوبُ وَمَنَحَهُ السُّلْطَةَ التَّامَّةَ عَلَى الْقِبْطِ وَالسُّلْطَانَ الْمَطْلُوقِ لِإِدَارَةِ شُؤْنِ الْكَنِيسَةِ. (١٧) وَوُجُودُ الْأَقْبَاطِ فِي مِصْرَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَلَكُ السَّمَاحَةِ وَالْحُرِّيَّةِ.

وَتَمَتَّعَ الْيَهُودُ فِي فِلَسْطِينَ بِالْحُرِّيَةِ الدِّينِيَّةِ فِي ظِلِّ الْحُكْمِ الْإِسْلَامِيِّ بَعْدَ مَا فَتَحَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ سَنَةَ ٦٣٨ مِثْلَ بَقِيَّةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ. وَقَدْ عَانَى الْيَهُودُ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَضْطِهَادِ الْمَسِيحِيِّ فِي فِلَسْطِينَ مِثْلَمَا عَانَا فِي أَرْبَا، وَلَمْ يَتَوَقَّفْ هَذَا الْأَضْطِهَادُ الدِّينِيُّ إِلَّا بَعْدَ انْتِصَارِ صَلَاحِ الدِّينِ الْأَيْبِيِّ عَلَى الصَّلِيبِيِّنَ سَنَةَ ١١٨٧ م. (١٨)

وَلِحِمَايَةِ حُرِّيَةِ الْعَقِيدَةِ سَلَكَ الْإِسْلَامُ سَبِيلَيْنِ، أَوْلَاهُمَا، كَمَا يَقُولُ صَبْحِي عِبْدَهُ سَعِيدٌ (١٩): "إِلْزَامُ النَّاسِ أَنْ يَحْتَرِمُوا حَقَّ الْغَيْرِ فِي اعْتِقَادِ مَا يَشَاءُونَ وَتَرْكُهُمْ وَدِينَهُمْ، وَتَأْنِيهِمَا: إِلْزَامُ صَاحِبِ الْعَقِيدَةِ أَنْ يَعْمَلَ عَلَى حِمَايَةِ عَقِيدَتِهِ، فَلَا يَجْعَلُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ فِيهَا سَيْطَرَةً، يَقُولُ الْحَقُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (وَإِنْ جَاهَدَكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا). (٢٠) وَعَلَى صَاحِبِ الْعَقِيدَةِ أَنْ لَا يَقِفَ مِنْ ذَلِكَ مَوْقِفًا سَلْبِيًّا، إِذَا عَلَيْهِ أَنْ يَهِيَ جَرَّ لِبَلَدٍ يَجِدُ فِيهِ حُرِّيَةَ الْإِعْلَانِ عَنْ عَقِيدَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْهَجْرَةِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لِعَجْزِهِ فَلَا يَكَلِّفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.

وَإِخْتِلَافِ الْعَقِيدَةِ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَمْنَعِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حُسْنِ التَّعَامُلِ مَعَ أَهْلِ الذِّمَّةِ الَّذِينَ يَعْشُونَ فِي كَنَفِهِمْ، حَيْثُ أُتِيحَ لَهُمْ أَنْ يَتَّبِعُوا الدِّينَ الَّذِي يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّبِعُوهُ دُونَ أَيِّ حَرَجٍ عَلَيْهِمْ. (٢١)

(لَا يَنْهَاهَا كُمْ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ لَمْ يُفَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ). - (٢٢) وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) وَقَدْ أَكَّدَ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ — فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُفَسِّرُونَ — أَنَّهُ كَانَ لَدَى بَنِي النَّضِيرِ مِنْ يَهُودِ الْمَدِينَةِ بَعْضُ أَوْلَادِ الْعَرَبِ مِنْ أَبْنَاءِ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ — وَهُمْ

الصَّحَابَةُ مِنْ بَعْدُ — فَلَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ بِإِجْلَاءِ بَنِي النَّضِيرِ أَرَادَ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَأْخُذُوا  
أَبْنَاءَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ فَنَزَلَتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)  
وَقَدْ أَكَّدَتْ تِلْكَ الْحَادِثَةُ حُرِّيَّةَ الْعَقِيدَةِ لِعَيْرِ الْمُسْلِمِينَ فِي دِيَارِ الْإِسْلَامِ. ذَلِكَ أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَدْ قَالَ عَقَبَ تِلْكَ الْحَادِثَةِ "قَدْ خَيْرَ اللَّهُ أَصْحَابَكُمْ فَإِنْ اخْتَارُواهُمْ فَهُمْ  
مِنْهُمْ، فَإِنْ اخْتَارُواكُمْ فَهُمْ مِنْكُمْ". (٢٣)

فَقَرَّرَ النَّبِيُّ (ص) حُرِّيَّةَ الْإِخْتِيَارِ لِهَوْلَاءِ بَيْنِ الْيَهُودِيَّةِ أَوِ الْإِسْلَامِ، وَالِاخْتِيَارِ  
يَتَنَافَى مَعَ الْإِكْرَاهِ. وَعَلَى ضَوْءِ ذَلِكَ عَاشَ الدِّمِيُّونَ فِي كَنَفِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ دُونَ  
أَنْ يَتَعَرَّضَ أَحَدٌ لِعَقِيدَتِهِمْ أَنْ يُكْرَهُهُمْ أَحَدٌ عَلَى الْإِسْلَامِ وَتَرْكِ دِينِهِمْ، يَقُولُ اللَّهُ  
مُقَرَّرًا تِلْكَ الْحَقِيقَةَ: (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا  
أَعْبُدُ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ). (٢٤)  
وَالْأَدْلَةُ عَلَى تَقْرِيرِ مَبْدَأِ حُرِّيَّةِ الْعَقِيدَةِ مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ (ص): (أَتْرَكُوهُمْ وَمَا  
يَدِينُونَ، لَهُمْ مَالَنَا وَعَلَيْهِمْ وَمَا عَلَيْنَا). (٢٥) وَقَدْ عَقَّدَ النَّبِيُّ (ص) حِلْفَ مَوَادَعَةٍ  
وَمُسَالَمَةٍ لِلْيَهُودِ فِي الْمَدِينَةِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَأَفْرَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ. (٢٦)

كَمَا كَانَ النَّبِيُّ (ص) يُوصِي قَادَةَ جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقِتَالِ بِعَدَمِ قَتْلِ  
أَصْحَابِ الصَّوَامِعِ (٢٧) "وَلَا تُقْتَلِ الْوِلْدَانُ وَأَصْحَابُ الصَّوَامِعِ" وَهُمْ الرَّهْبَانُ .  
وَمِنْ وَصَايَا رَسُولِ اللَّهِ (ص) لِجَيْشِهِ: "لَعَلَّكُمْ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا فَتَظْهَرُونَ عَلَيْهِمْ  
فَيَتَّقُونَكُمْ بِأَمْوَالِهِمْ دُونَ أَنْفُسِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ، وَتُصَالِحُونَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا تُصَيِّبُوا مِنْهُمْ  
بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا". (٢٨)

وَقَدْ حَرَّصَ الصَّحَابَةُ عَلَى تَنْفِيذِ هَذِهِ الْوَصَايَا، وَاسْتَمَرُّوا عَلَى مَعَامَلَةِ أَهْلِ  
الذِّمَّةِ بِمَا عَامَلَهُمْ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (ص) ، وَلَمْ يُكْرَهُوا أَحَدًا عَلَى دِينِهِ، بَلْ ظَلَّتْ

وصاياهم تلتزم الخطَّ النبويَّ في معاملة أهل الذمَّة.

ومن ذلك أنَّ أبا بكرٍ قد أوصى جيش أسامة حين خروجه لقتال الروم: "لَا تَحُونُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تُمَثِّلُوا..... وَسَوْفَ تَمُرُّونَ بِأَقْوَامٍ قَدْ فَرَعُوا أَنْفُسَهُمْ فِي الصَّوَامِعِ فَذَعُوهُمْ وَمَا فَرَعُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ....." (٢٩)

ومنه وصية عمر بن الخطاب قال: "أوصي الخليفة من بعدي بأهل الذمَّة خيراً أن يُوفي لهم بعهدهم ، وأن يُقاتل من ورائهم، وألا يكلفوا فوق طاقتهم". (٣٠)

وعلى ذلك سار الخلفاء والأئمة من بعدهم، ولم يرغم أهل الذمَّة على ترك دينهم ، بل أمنت لهم الحرية الدينية، وأمنوا على أنفسهم وأموالهم لقاء دفع الحرية للمسلمين..... حتى أنَّ بعض الفقهاء قد قرروا: بأنَّ اللقيط حرٌّ مسلمٌ ما لم يُعلم لأبويه دينٌ غير الإسلام، ويقول الشافعي: "وَلَوْ أَقَامَ النَّصْرَانِيُّ بَيْنَةَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ ابْنُهُ وَوَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ الْحَقْنَاهُ بِهِ، وَجَعَلْنَا دِينَهُ دِينَ أَبِيهِ حَتَّى يُعَرِّبَ عَنْ نَفْسِهِ". (٣١)

مع حرص الإسلام واعترافه بالحرية الدينية، فإنه لم يطلق تلك الحرية دونما قيودٍ أو ضوابطٍ يردُّ عليها ليصونها من عبث العابثين أو النفاذ من خلالها إلى التلاعب بشريعة الله و لذلك فإنَّ تَمَّةَ ضوابطٍ وقيودٍ أساسيةٍ مقترنة بمبدأ الحرية الدينية في الإسلام قد عنى بمراعاتها وذلك على النحو الآتي:

١- إنَّ حُدُودَ الاعترافِ لِغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكِنَانِيِّينَ أَتْبَاعِ الدِّيَانَتَيْنِ الْمَسِيحِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ بِالْحُرِّيَّةِ الدِّينِيَّةِ لَيْسَتْ مُطْلَقَةً أَوْ مُحَرَّرَةً عَنِ الْقِيُودِ فَتِلْكَ الْحُرِّيَّةُ أَيْضاً مَنَاطُهَا أَلَّا تَتَضَمَّنَ مِمَّارَسَةَ تِلْكَ الدِّيَانَاتِ الْمَنْسُوخَةِ شَرْعاً لِأَيِّ خَطَرٍ أَوْ إِخْلَالٍ

بالدين الإسلامي الخاتم، أو مَسَاسٍ بمشاعر أتباعه، كما أنَّ المُحافظة على مَبْدِإِ حُرِّيَةِ الكِتَابِيِّينَ في ممارسة عبادَاتِهِمْ وشعائِرِ دينهم لاتصل إلى حَدِّ التَطَاوُلِ على الإسلام، أو المَسَاسِ بِحُرْمَاتِهِ بدعوى الحُرِّيَةِ الدِينِيَّةِ وتحت سيطرتها.

٢- لا يسمح للمسلم بالخروج عن الإسلام وهدية أو الرجوع عنه ارتداد إلى غيره من الديانات السماوية أو غير السماوية سواء أكان مسلماً أصلياً أم انضم إلى جماعة المسلمين بعد إن كان كتابياً أو مشركاً فيُطبَّق في الحَالِينِ (حَدِّ الرِّدَّةِ) لقوله (ﷺ) في الحديث الصحيح "مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ". (٣٢)

٣- ليس هناك من سبيل لغير المسلم على المسلم في مجالات ممارسة الحُرِّيَةِ الدِينِيَّةِ، و يتضح ذلك القيد بصورة تامة في مجال منح النظم الوضعية المرأة حقَّ الزَّوْاجِ بالرجلِ دُونَما أيَّ قيدٍ أو شرطٍ يتعلَّق بالدين وفقاً لما وردَّ في البند الأول من المَادَّةِ السَّادِسَةِ عَشْرَةَ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكنَّ في الإسلام من المُحرَّمِ على المسلمة التزوُّجَ بغير المسلم كتابياً أم غير كتابياً وكذلك فمن المُحرَّمِ على المسلم الزَّوْاجَ بالمشركة أو غير الكتابية (٣٣) امتثالاً لقول الله في محكم كتابه (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَّامَةً مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ). (٣٤) وقوله تعالى (لَاهُنَّ جِلٌّ لَهُمْ وَلَا يَحِلُّونَ لَهُنَّ). (٣٥)

### (ب) حَقُّ حُرِّيَّةِ مُمَارَسَةِ الشَّعَائِرِ الدِّينِيَّةِ

كفَلَّتِ الشَّرِيعَةُ الإِسْلَامِيَّةُ حُرِّيَّةَ مُمَارَسَةِ الشَّعَائِرِ الدِّينِيَّةِ استتباعاً لحُرِّيَةِ العَقِيدَةِ الَّتِي أَقْرَاهَا لِأَصْحَابِ الأَدْيَانِ الأُخْرَى المُقِيمِينَ بِدَارِ الإِسْلَامِ. وَهَذِهِ الإِبَاحَةُ

وعدمُ التَّعْرِضِ عَلَيْهِمْ فِي إِقَامَةِ طُقُوسِهِمُ الدِّينِيَّةِ تَعْتَبَرُ مِنْ خُصُوصِيَّةِ هَذَا الدِّينِ الحَنِيفِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ فِي الأَدْيَانِ السَّابِقَةِ فِي هَذَا الأَمْرِ. فَإِنَّ لَوْلِي الأَمْرِ أَنْ يَسْمَحَ لِغَيْرِ المُسْلِمِينَ بِإِظْهَارِ شَعَائِرِهِمُ الدِّينِيَّةِ (٣٦) فِي الأُمُصَارِ وَغَيْرِهَا — إِذَا أَمِنَ الفُتْنَةَ — لِأَنَّ هَذَا مَا يَتَّفَقُ مَعَ الأَصْلِ فِي الأحْكَامِ الشَّرِيعَةِ وَهُوَ تَرْكُ الذَّمِّيِّينَ وَعُقَاةُ هُمْ دُونَ التَّضْيِيقِ عَلَيْهِمْ فِيهَا. (٣٧) وَلَقَدْ وَرَدَ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ ذِكْرُ مَعَابِدِ أَهْلِ الذَّمَّةِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدِمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيراً). (٣٨) فَإِنَّ هَذِهِ الآيَةَ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ قَيِّمِ الجُوزِيَّةِ (ت: ٥٧٥١) (٣٩): "ذَلَّتْ عَلَى الوَاقِعِ، لَمْ تَدَلَّ عَلَى كَوْنِ هَذِهِ الأَمَكِنَةِ — غَيْرِ المَسْجِدِ — مَحْبُوبَةً مُرَضِيَّةً لَهُ، لَكِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ لَا دَفَعَهُ اللهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدِمَتْ هَذِهِ الأَمَكِنَةُ الَّتِي كَانَتْ مَحْبُوبَةً لَهُ قَبْلَ الإِسْلَامِ وَأَقْرَمْنَهَا مَا أَقْرَمَ بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَتْ مَسْحُوطَةً لَهُ، كَمَا أَقْرَمَ أَهْلُ الذَّمَّةِ وَإِنْ كَانُوا يُبْغِضُهُمْ وَيَمْقَتُهُمْ، وَيَدْفَعُ عَنْهُمْ بِالمُسْلِمِينَ مَعَ بُغْضِهِ لَهُمْ". (٤٠) وَلِذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ الصَّحَابَةَ فَتَحُوا كَثِيراً مِنَ البِلَادِ عَنُودَةً فَلَمْ يُهْدِمُوا شَيْئاً مِنَ الكِنَائِسِ وَالبِيَعِ وَغَيْرِهَا فِي البِلَادِ الَّتِي فَتَحُوهَا. بَلْ وَأُعِيدَتْ بَعْضُ أبنِيَةِ الكِنَائِسِ مِثْلَ كَنِيسَةِ العِذْرَاءِ بِنَاحِيَةِ القَنْطَرَةِ فِي عَهْدِ المَأْمُونِ، وَالبَسْمَاحِ بِنِيبَاءِ الكَنِيسَةِ عَلَى جَبَلِ المُقَطَّمِ (٤١) لِأَنَّ الكِنَائِسَ المَوْجُودَةَ بِالقَلْعَةِ شَدِيدَةَ البُعْدِ (٤٢) وَكَمَا نَعْرِفُ مِنْ وَصَايَا الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ فَقَدْ أَقْرَأُوا النِّصَارَى عَلَى مَعَابِدِهِمْ كَوْصِيَّةَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ لِجَيْشِهِ المَتَّجِهَةِ نَحْوَالشَّامِ .... "سَوْفَ تَمْرُونَ بِأَقْوَامٍ قَدْ فَرَّغُوا أَنْفُسَهُمْ فِي الصَّوَامِعِ، فَدَعُوهُمْ وَمَا فَرَّغُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ". (٤٣) وَالعَهْدُ الَّذِي كَتَبَهُ عُمَرُ ابْنُ الخَطَّابِ لِأَهْلِ إيلِيَاءِ، القُدْسِ:

"هَذَا مَا أُعْطِيَ عُمَرُ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ أَهْلَ إيلِيَاءِ مِنَ الأَمَانِ، أُعْطَاهُمْ أَمَاناً

لأنفسهم ولكنائسهم وصلبانهم... لا تُسكَّن كنائسهم ولا تُهدَّم ولا يُنتَقَض ولا  
 مِن حَيْرِهَا ولا مِن صَلْبِيهِمْ وَلا مِن شَيْءٍ مِن أَمْوَالِهِمْ وَلا يُكْرَهُونَ عَلَى دِينِهِمْ وَلا  
 يُضَارُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ". (٤٤) وكما أخذ خالد بن وليد، في عهد أبي بكر الصديق،  
 الصُّلْحَ لِأَهْلِ الْحِيرَةِ مَقَابِلَ الْجَزِيَةِ أَنْ لَا يُهَدَّم لَهُمْ بَيْعَةٌ وَلا كَنِيسَةٌ وَلا قَصْرًا مِنْ قَصْرًا  
 مِنْ قُصُورِهِمْ الَّتِي كَانُوا يَتَحَصَّنُونَ فِيهَا إِذَا نَزَلَ بِهِمْ عَدُوَّهُمْ وَلا مِنْ ضَرْبِ  
 النَّوَاقِيسِ وَلا مِنْ إِخْرَاجِ الصُّلْبَانِ فِي يَوْمِ عِيدِهِمْ. (٤٥) وكما أمر معاوية بن أبي  
 سُفْيَانَ إِعَادَةَ بِنَاءِ الْكَنِيسَةِ الَّتِي هُدِّمَتْ. (٤٦)

ولقد ذكر ياقوت الحموي أن ليس هنالك من شك من إقامة احتفالات  
 المسيحية في الكنيسة في العراق. (٤٧) وَحَكَى صَاحِبُ مُرُوجِ الدَّهَبِ أَنَّ الْخَلِيفَةَ  
 الْوَلِيدِيْنَ عَبْدَ الْمَلِكِ (٤٨) لَمَّا صَعِدَ الْمَنْبِرَ سَمِعَ صَوْتَ نَاقُوسٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ:  
 الْبَيْعَةُ فَأَمَرَ بِهَدْمِهَا، وَتَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ بِيَدِهِ، فَتَتَابَعَ النَّاسُ يُهَدِّمُونَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْأَحْرَمُ  
 مَلِكُ الرُّومِ: إِنَّ هَذِهِ الْبَيْعَةَ قَدْ أَقْرَهَا مِنْ كَانَ قَبْلَكَ، فَإِنْ يَكُونُوا أَصَابُوا فَقَدْ أَخْطَأَتْ،  
 وَإِنْ تَكُنْ أَصَبْتَ فَقَدْ أَخْطَأُوا. (٤٩)

وَمِنْ هَذِهِ الْبَرَاهِينِ التَّارِيخِيَّةِ نَرَى جِرْصَ الْإِسْلَامِ مِنْ إِعْطَاءِ حُرِّيَّةٍ مُمَارَسَةٍ  
 الشَّعَائِرِ الدِّيْنِيَّةِ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ وَتَوْفِيرِهِ لَهُمْ حَقَّ الْمُسَاوَاةِ فِي الْحَقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ  
 الْمَدَنِيَّةِ، وَأَعْطَى لَهُمُ الْحِمَايَةَ وَالصِّيَانَةَ لِأَنْفُسِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَحَتَّى  
 مَمَامِيسُ مَشَاعِرِهِمْ، فَضْلًا عَنْ كِفَالَةِ حُرِّيَّةِ الْعَقِيدَةِ وَإِقَامَةِ الشَّعَائِرِ الدِّيْنِيَّةِ لِأَنَّهَا ذِمَّةُ  
 اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ (ص) وَذِمَّةُ دِينِ الْإِسْلَامِ. (٥٠)

فحريَّة العقيدة وممارسة الشعائر الدينية حق من حقوق الإنسان اعترف  
 بها الإسلام وأثبتتها الدولة الإسلامية في الواقع كما تبين ذلك من خلال عرض

الأمثلة السابقة. وإن وَقَعَ مِنْ بعض حُكَّام المسلمين ما يخالف هذا المبدأ فإنَّ العيبَ فيهم لا في الإسلام.

وقد قرَّرَ الإسلامُ حُرِّيَّةَ العِبَادَةِ ومُمارَسَةِ الشعائرِ الدِّينِيَّةِ لِلزَّوْجَةِ الكِتَابِيَّةِ تحت الرَّجُلِ المُسْلِمِ، حيث لا يُجِيزُ الإسلامُ لَزَوْجِها إرغامَها على تركِ دِينِها وَمُنْعِها مِنْ أداءِ عِبَادَتِها وشعائرها الدِّينِيَّةِ، على الرَّغمِ مِنْ جَعْلِ الإسلامِ قِوَامَةَ الرَّجُلِ على امرأته في كلِّ ما يحققُ صالحَ الأسرةِ والصَّالحَ العامِّ. بل أنَّ بعضَ المذاهبِ يرى أنَّه ينبغي للزَّوجِ المُسْلِمِ أَنْ يَصْطَحِبَ امرأته الكِتَابِيَّةَ إلى حيث تُوَدِّي عِبَادَاتِها وشعائرها الدِّينِيَّةَ إِذَا رَغِبَتْ في ذلك. (٥١)

### (ج) حَقُّ حُرِّيَّةِ الدَّعْوَةِ وَالتَّعْلِيمِ الدِّينِيِّ

حَرَصَ الإسلامُ على حماية حقوق الإنسان في الدين، فلم يَكْتَفِ بتقرير حُرِّيَّةِ الاعتقادِ وممارسة الشعائر الدينية فحسب، بل أعطى كذلك لأهل الذمَّة حُرِّيَّتَهُمْ في الدَّعْوَةِ والتَّعْلِيمِ الدِّينِيِّ. ونَقْصِدُ بحُرِّيَّةِ الدَّعْوَةِ تَبْلِيغَ الدِّينِ لِلنَّاسِ سِوَاءَ كَانِ بِإِظْهَارِ الحَالِ أَوِ المَقَالِ. ولكنَّ هذه الحُرِّيَّةَ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِها أهلُ الذمَّةِ لها نِظَامُها الَّذِي ينبغي أَنْ يُعْرَفَ وَيُرَاعَى بِها، كأنَّ لا يتجاوزَ هذه الحُرِّيَّةَ بِسُوءِ الاستعمال، مثل أن يَطْعَنَ المُسْلِمِينَ أو نَبِيَّهُمْ أو عَقِيدَتَهُمْ، أو الدَّعْوَةَ لِحَمْلِ المُسْلِمِينَ على الرِّدَّةِ وتركِ دينهم بأيِّ وسيلةٍ كانت، مادياً أو معنوياً، هذا لا يجوزُ لأنَّ الرِّدَّةَ جَرِيمَةٌ، ولأنَّ حُرِّيَّةَ كلِّ واحدٍ في اعتقاده تَقِفُ عند حُرِّيَّةِ غَيْرِهِ، ولا سِيَّما احترامُ عقائدِ المِلَّةِ الَّتِي يَعِيشُ فِي ظِلِّ شَرِيعَتِها، وسائر شعائرها، وعباداتها. (٥٢)

لأنَّ الرِّدَّةَ تُعْتَبَرُ خُرُوجاً على المبادئِ الَّتِي تقومُ عليها الدَّولةُ وَالتَّي تَعْتَبِرُها الدَّسائيرُ في القديم والحديث حَيَانَةً على المُجْتَمَعِ والدَّولةِ، ولما يُمكنُ أَنْ يَسبِّبَهُ ذلكُ مِنْ



فتنة واضطراب في المجتمع.

وأما عن حرية التعليم الديني فقد أعطى الإسلام لأهل الذمة حرية فيها من إقامة مدارس دينية خاصة لهم، يعلمون فيها أبناءهم تعاليم دينهم، وإن رسول الله (ص) لم يمنع اليهود المحيطين بالمدينة من قراءة كتبهم وتعليم أبناءهم، كما قص ابن هشام (ت: ٥٢١٣هـ) (٥٣) في سيرته أنه لما دخل عليه الصلاة والسلام المدارس (هويت عبادة اليهود الذي سمي بذلك لأنهم يتدارسون فيها كتبهم) على جماعة من يهود فدعاهم إلى الله فقال له النعمان بن عمرو (ت: ٥٢١هـ) (٥٤) والحارث بن زيد (ت: ٥٨هـ) (٥٥) على أي دين أنت يا محمد؟ قال: "على ملة إبراهيم ودينه" قال: فإن إبراهيم كان يهودياً، فقال لهما رسول الله (ص) "فهلتم إلى التوراة فهي بيننا وبينكم" فأبى عليهما، فأنزل الله تعالى فيهما قوله (الم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون ، ذلك بأنهم قالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودات وعرضهم في دينهم ما كانوا يفترون). (٥٦)

فحرية العقيدة مرعية في الإسلام لا يسيطر عليها الرؤساء الحاكمون، ولا المعلمون والمرشدون، فإن لأهل الذمة، حقهم في التربية والتعليم وفق دينهم وتعاليمهم دون التعرض والتضييق عليهم وليس على الدولة الإسلامية إلا حق رعايتها. (٥٧)

### (د) حق حرية المناقشات الدينية

قرر الإسلام لأفراده حرية المناقشة، وقرر أن الوصول إلى حرية الاعتقاد

إِنَّمَا يَأْتِي بِأَعْمَالِ الْعَقْلِ وَالْفِكْرِ، وَذَلِكَ يَسْتَبَعُ بِشَكْلِ تَلْقَائِي، ضَرُورَةَ تَبَادُلِ الرَّأْيِ وَحُرِّيَّةِ الْمُنَاقَشَةِ، لِتَقَارُعِ الْحُجَّةِ بِالْحُجَّةِ، وَالرَّأْيِ بِالرَّأْيِ، وَصَوْلًا إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَلِذَلِكَ يَرشِدُ اللَّهُ عِبَادَهُ إِلَى التَّرَامِ حَادَّةِ الْعَقْلِ وَالْمَنْطِقِ فِي الْمُنَاقَشَةِ.

وقد بين القرآن الكريم أنَّ ذلك كان سبيل الأنبياء والرسل جميعاً في الدعوة لإثبات أجلِّ حقائق الوجود وأثبتها وأكملها، في الدعوة إلى توحيد الله وعبادته، ونبدع عبودية المخلوق دون الخالق، ومن أمثلة ذلك ما حكاه الله عن سيدنا إبراهيم عليه السلام ومناقشته الذي حاجه في ربه، قال تعالى (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ، إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ، قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ). (٥٨) فأفحَمَ سَيِّدُنَا إِبْرَاهِيمُ بِالْحُجَّةِ عَدُوَّ اللَّهِ النَّمْرُودَ (فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ). (٥٩) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ، فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ، ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ). (٦٠) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ). (٦١) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ). (٦٢) وَلَا يَكْتَفِي الْقُرْآنُ بِذَلِكَ، بَلْ يُعْرِي الْكُفَّارَ بِالْمُنَاقَشَةِ، وَالْإِتْيَانِ بِالِدَلِيلِ الَّذِي يُثْبِتُ صِحَّةَ أَدْيَانِهِمْ، فَيَتَظَاهَرُ جَدَلًا أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ عَلَى حَقٍّ وَأَنَّهُمْ عَلَى بَاطِلٍ (٦٣) فيقول: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ). (٦٤) وقد كان النبي (ص) يلتزم نفس ذلك المنهج في دعوة الكفار من قبائل العرب إلى دين الله ويناقشهم بالنبي

هِيَ أَحْسَنُ لِإِقْنَاعِهِمْ بِمَا يَقُولُ، فَلَمَّا أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَجْهَرَ بِدَعْوَتِهِ بَعْدَ أَنْ مَضَى عَلَيْهِ ثَلَاثَ سِنَوَاتٍ يَدْعُو فِيهَا قَوْمَهُ سِرًّا، قَالَ تَعَالَى: (فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ). (٦٥) فَصَدَعَ رَسُولُ اللَّهِ بِأَمْرِهِ، وَأَخَذَ يَفْكَرُ فِيمَا وَجَدَ فِيهِ قَرِيشًا، وَيَسْتَشِيرُ النَّفَرَ الْقَلِيلَ مِنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَصَدَّقُوهُ فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ فِي أَنْ يَدْعُوَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَطَعَامٍ صَنَعَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَلَمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ قَالَ: "يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ شَابًا فِي الْعَرَبِ جَاءَ قَوْمَهُ بِأَفْضَلِ مِمَّا جِئْتُكُمْ بِهِ، إِنِّي جِئْتُكُمْ بِخَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ" ثُمَّ دَعَا بُطُونَ قُرَيْشٍ وَأَهْلَ مَكَّةَ مِنْ فَوْقِ جَبَلِ الصَّفَا (وَهِيَ هَضْبَةٌ صَغِيرَةٌ قُرْبَ الْكَعْبَةِ، حَيْثُ يَبْدَأُ السَّعْيُ) فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ قُرَيْشٌ قَالَ: "أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا بِالْوَادِي تُرِيدُ أَنْ تُغَيِّرَ عَلَيْكُمْ أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِي؟ قَالُوا: نَعَمْ. مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ كِذْبًا. فَقَالَ: إِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيَّ عَذَابٍ شَدِيدٍ. فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: تَبَالَكَ الْهَذَا جَمَعْتَنَا؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَبِي لَهَبٍ وَرَوْجِهِ قَوْلَهُ: "تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ"، (الخ). (٦٦)

وَقَدْ سَارَ خَلْفَاءُ الرَّسُولِ (ص) عَلَى ذَلِكَ النَّهْجِ، فَكَمْ حَقَقَتْ دِمَاءٌ بِسَبَبِ الْمُمَارَسَةِ الصَّحِيحَةِ لِهَذِهِ الْحُرِّيَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ بَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَبَيْنَ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَيْهِ وَانْحَازُوا عَنْ صَفِّ الْمُسْلِمِينَ وَجَيْشِ عَلِيٍّ عَقِبَ قَبُولِهِ التَّحْكِيمَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ فَنَاقَشَهُمْ وَأَقْنَعَ كَثِيرًا مِنْهُمْ بِحُجَّتِهِ، فَرَجَعُوا عَنْ رَأْيِهِمْ، وَامْتَنَعَ آخَرُونَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْهِمْ بِنَفْسِهِ وَقَالَ لَهُمْ: "مَا أَخْرَجَكُمْ عَلَيْنَا؟ قَالُوا: حُكُومَتُكُمْ يَوْمَ صِفِّينَ. فَقَالَ: أَنْشِدْكُمْ اللَّهُ أَلَسْتُ قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْ قُبُولِ التَّحْكِيمِ فَرَدَدْتُمْ عَلَيَّ رَأْيِي....." وَبَعْدَ جِدَالٍ وَنِقَاشٍ طَوِيلِينَ رَجَعَ هَؤُلَاءِ إِلَى الصَّوَابِ، وَوَأَفَقُوا عَلَيًّا أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى بُيُوتِهِمْ حَتَّى انْتَهَاءِ التَّحْكِيمِ. (٦٧)

وكان علي بن أبي طالب قد أوضح قانون الإسلام في مسألة إقرار الدولة لحرية المناقشة عندما انحاز عن صفوف الجيش الإسلامي رهط من الخوارج، فبعد حكم الحكّمين بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، وقبول أمير المؤمنين علي مبدأ التحكيم خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس سُموا من بعد بالخوارج، فبعث إليهم أمير المؤمنين بعد الله بن عباس فناظرهم، فرجع منهم أربعة آلاف، فبعث علي إلى الآخرين أن يرجعوا، فأبوا، ثم بعث إليهم "كونوا حيث شئتم، وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً. ولا تقطعوا سبيلاً، ولا تظلموا أحداً، فإن فعلتم نبذت إليكم الحرب" قال عبد الله بن شداد: "فوالله ما قاتلهم حتى قطعوا السبيل. وسفكوا الدّم الحرام، وقال لهم علي بن أبي طالب مرة أخرى "لا نبذاكم بقتال ما لم تحدثوا فساداً" فأخذوا الفساد فقاتلهم". (٦٨)

وكان أصحاب الرسول (ص) قد تمرّسوا على حرية المناقشة الدينية فيما بينهم وبين رسول الله (ص). وفي حادثة حديبية والصلح الذي عقده رسول الله (ص) مع قريش الدليل على ذلك، حيث كان بعض الصحابة يرون أنّ في بعض شروط الصلح غبناً في حق الإسلام والدعوة إليه، ومنهم عمر بن الخطاب، وكانوا قد اشتكوا من الشرط الثاني والثالث، ونصّهما: "أن يردّ الرسول من يأتيه من قريش مسلماً بدون إذن وليه". "وأن لا تلتزم قريش برّد من يأتي إليها من عند محمد" فعز ذلك على الصحابة كثيراً، وخصوصاً عندما جاءهم (أبو جندل سهيل بن عمرو) من قريش وهو في أغلاله بعد أن وقع النبي الصلح فردّه إلى قريش وفاءً بعهده لها. وقال وهو يردّ أبا جندل: يا أبا جندل إصبر واحتسب فإنّ الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً، وإنّا قد عقدنا بيننا وبين القوم صلحاً، وأعطيناهم

عَلَى ذَلِكَ وَأَعْطُونَا عَهْدَ اللَّهِ وَلَا نَغْدِرْ بِهِ“. فَتَارَتْ نَفُوسَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَامَ عُمَرُ وَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (ص) قَائِلاً: أَلَسَبْتَ رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ (ص): بَلَى، قَالَ: أَوْلَسْنَا بِالْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: أَوْلَسُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَعَلَّامٌ نَعْطِي الدُّنْيَا فِي دِينِنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ص): يَا ابْنَ الْخَطَّابِ إِنَّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا“. (٦٩)

وَقَدْ رَأَيْنَا كَيْفَ أَلَّ الْمُنَاقَشَةَ الدِّينِيَّةَ الْحُرَّةَ، تَوَدِّي بِأَصْحَابِهَا لِلْوَصُولِ إِلَى الْحَقَائِقِ وَاجْتِيَارِهَا بِحُرِّيَّةٍ وَاقْتِنَاعٍ وَفَهْمٍ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَمْنَعُ مِنْ مِمَارَسَةِ هَذِهِ الْحُرِّيَّةِ وَالتَّمَتُّعِ بِهَذَا الْحَقِّ، إِلَّا إِذَا أَدَّتِ الْمُنَاقَشَةُ الدِّينِيَّةَ إِلَى مَحْظُورٍ، كإِثَارَةِ شِقَاقٍ أَوْ خِلَافٍ أَوْ خُرُوجٍ عَنِ الدِّينِ، كَأَن يَتَّصِدِّي لِلأَمْرِ جَاهِلٌ فَيَفْسِدُ عَلَى النَّاسِ دِينَهُمْ، فَلَا بَدَّ حِينَئِذٍ مِنْ وَضْعِ حَدِّ لِمِثْلِ ذَلِكَ الْوَضْعِ مَقْدَرًا بِقَدْرِهِ.

وَمُنَا قَشَاتُ الْمُسْلِمِ الدِّينِيَّةَ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الذَّمِيِّينَ وَالْمُعَاهِدِينَ وَاجِبَةٌ إِنْ كَانَتْ تَوَدِّي إِلَى فَائِدَتِهِمْ وَإِقْنَاعِهِمْ بِحَقِيقَةِ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ بِشَرَطٍ بِأَن يَلْتَزِمَ بِحُدُودِ عَدَمِ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى عَقَائِدِ الْآخَرِينَ، أَوْ حُرِّيَاتِهِمْ وَحُقُوقِهِمْ. (٧٠)

## هوامش البحث

- (١) سورة الغاشية، الآية: ٢١-٢٢
- (٢) سورة يونس، الآية: ٩٩
- (٣) حقوق الإنسان في الإسلام للدكتور عبدالواحد وافي- ص: ٢٢٠
- (٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٦
- (٥) سورة النحل، الآية: ١٢٥
- (٦) سورة الكهف، الآية: ٢٩
- (٧) حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي- ص: ٩٠-٩١، حقوق الإنسان الأساسية في الإسلام والمسيحية، ص: ٥٢، حق المشاركة في صياغة النظام السياسي والاجتماعي للعميد زنجاني، مجلة "التوحيد"، ص: ١٣١، الله والإنسان والحرية للدكتور حسان حتوت- مجلة "العربي" ص: ٣١
- (٨) تفسير المنار: ١/١١٦
- (٩) الجامع لأحكام القرآن: ٣/٢٨٠
- (١٠) الجزية يدفعها القادر من الرجال دون النساء والعاجز والصبيان، ولا يعتبر هذا الفرض من الإكراه لترك الدين أو بدلاً عن الإسلام، كما يمكن أن يتبادر إلى أذهان الناس: حقوق الإنسان الأساسية في المسيحية والإسلام، ص: ٥٣
- (١١) أبو عبيدة بن الجراح، عامر بن عبد الله، صحابي، قرشي فهري. أحد كبار قادة الفتوح: المنجد في اللغة والأعلام، ص: ١٧.
- (١٢) كتاب الخراج لأبي يوسف- ص: ٧٢.
- (١٣) ابن هشام، عبد الملك الحميري، مؤرخ من الأوائل. من مؤلفاته: "سيرة الرسول" و "التيحان في ملوك حميرا" وغير ذلك: المنجد في اللغة والأعلام-

ص: ١٣

- (١٤) السيرة النبوية لابن هشام: ٢/٢٠٦
- (١٥) سيرة ابن هشام: ١/٥٥٤-٥٦١، ضياء النبي ﷺ: ٣/١٨٦-١٨٩، فقه السيرة للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، ص: ١٥٩، "حيات محمد ﷺ" لمحمد حسين هيكل- ص: ٢٦٧ وما بعدها
- (١٦) سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي، ص: ١٨٠.
- (١٧) تأريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي- ١/٢٤٠
- (١٨) الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة- ص: ٣٩-٤٠
- (١٩) السلطة والحرية في النظام الإسلامي- ص: ١٣٧
- (٢٠) سورة لقمان، الآية: ١٥
- (٢١) حقوق الإنسان الأساسية في الإسلام والمسيحية- ص: ٥٦، سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين حول "الحقوق في الإسلام": ٢/٣٢٤- حقوق الإنسان في الاسلام للدكتور أمير عبدالعزيز مجلّة "التوحيد" ق: ١: ص: ١١٣- الحريات العامة بين الشريعة الإسلامية والقانون الأردني دراسة مقارنة- ص: ٢٢١
- (٢٢) سورة الممتحنة، الآية: ٨
- (٢٣) تفسير المنار: ١/١١٧، "مذهبي رواداري؛ قرآن حكيم كي روشني مين" للدكتور محمد حسنين النقوي مقاله نُشر في "Journal of Research" ص: ١٥٨
- (٢٤) سورة الكافرون، الآيات: ١-٦
- (٢٥) بدائع الصنائع للكاساني ٧/١٠٠
- (٢٦) سيرة ابن هشام: ٢/١١٩-١٢٣
- (٢٧) الأحكام السلطانية للماوردي، ص: ١٣٤
- (٢٨) كشف القناع للبهوتي ٣/٤١

- (٢٩) الفاروق لمحمد حسين هيكل- ص: ٢٥٦ وما بعدها
- (٣٠) كتاب الخراج لأبي يوسف- ص: ٢١
- (٣١) للشافعي: ٦/٢٦٦، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في النظام الإسلامي والنظم المعاصرة- ص: ٥٠٦.
- (٣٢) نقلاً عن حقوق الإنسان في الإسلام والردّ على الشبهات المثارة حولها، ص: ٥٦، ٥٥.
- (٣٣) حقوق الإنسان في الإسلام والردّ على الشبهات المثارة حولها، ص: ٥٦، ٥٥.
- (٣٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢١
- (٣٥) سورة الممتحنة، الآية: ١٠
- (٣٦) حقوق الإنسان الأساسية في الإسلام والمسيحية، ص: ٥٧، شرح سيرالكبير للشيباني: ٤/١٥٣٣، بدائع الصنائع للكاساني ٧/١١٣، الأم للشافعي ٤/٢٠٦، المغني المحتاج للشربيني: ٤/٢٥٧، أحكام أهل الذمة: ٢/٧١٦.
- (٣٧) أحكام الذميين والمستأمنين في دارالإسلام- ص: ١٥٥
- (٣٨) سورة الحج، الآية: ٤٠
- (٣٩) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، فقيه، نحوي، مفسر. من مؤلفاته: "زاد المعاد في هدي خير العباد" و "تهذيب سنن أبي داود" وغير ذلك: معجم المؤلفين: ٩/١٠٦
- (٤٠) أحكام أهل الذمة لابن قيم: ٢/٦٦٧، أحكام القرآن للجصاص ٣/٢٤٦
- (٤١) هو الجبل المشرف على القرافة مقبرة فسطاط مصر والقاهرة: معجم البلدان: ٥/١٧٦
- (٤٢) الإسلام وأهل الذمة- ص: ١٤٩.
- (٤٣) الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢/٣٣٥
- (٤٤) تاريخ الأمم والملوك ٤/١٥٩- فتوح البلدان- ص: ٢٥٥



- (٤٥) كتاب الخراج لأبي يوسف-ص: ١٣
- (٤٦) Islam and Christian Theology. P:1/10 by J. Windrow Sweetman.Lutterworth Press, London 1965.
- (٤٧) معجم البلدان: ٦٦٠/٢
- (٤٨) من خلفاء الأمويين السابع (٨٦-٥٩٦) (٧٠٥-٨١٥م) المنجدفي اللغة والأعلام-ص: ٧٤٣
- (٤٩) مروج الذهب ومعادن الجوهر ١٧٥/٤
- (٥٠) الفروق للقرافي ١٤/٣- الحريّات العامّة بين الشريعة الإسلاميّة والقانون الأردني- دراسة مقارنة-ص: ٢٣٣
- (٥١) حقوق الإنسان في الإسلام للدكتور عبدالواحد وافي-ص: ٢٢١ حقوق الإنسان وحرياته الأساسيّة في النظام الإسلامي والنظم المعاصرة-ص: ٥١٦.
- (٥٢) تفسير المنار ١١/١٣٩-١٤٠- حقوق الإنسان الأساسيّة في المسيحيّة والإسلام-ص: ٦٠
- (٥٣) ابن هشام ، عبدالمك الملك الحميري، مؤرخ الأوائل. من مؤلفاته: "سيرة الرسول ﷺ" التيجان في ملوك حمير" وغيرذلك. المنجدفي اللغة والأعلام-ص: ١٣.
- (٥٤) هو النعمان بن مقرن: صحابي مُزني، حامل لواء مُزينة بفتح مكة، من قادة جيش فتوح فارس. المنجدفي اللغة والأعلام-ص: ٧١١
- (٥٥) الحارث بن زيد، صحابي، من أوائل الذين اعتنقوا الإسلام، عقده النبي ﷺ لواء غزوة مؤتة، قتل في المعركة: المنجدفي اللغة والأعلام-ص: ٣٤١
- (٥٦) سورة آل عمران ، الآيتان: ٢٣-٢٤.
- (٥٧) حقوق الإنسان الأساسيّة في الإسلام والمسيحيّة- ص : ٦١ ، سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين حول "الحقوق في الإسلام"- ٣٢٧/٢ ، حقوق

- الإنسان وحرّياته الأساسيّة في النظام الإسلامي والنظم المعاصرة- ص: ٥٢٧.
- (٥٨) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.
- (٥٩) أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن والسنة- ٨٠/١ نقلًا عن حقوق الإنسان وحرّياته الأساسيّة في النظام الإسلامي والنظم المعاصرة- ص: ٥٠٩.
- (٦٠) سورة آل عمران، الآية: ٦١
- (٦١) سورة آل عمران، الآية: ٦٤
- (٦٢) سورة البقرة، الآية: ١١١
- (٦٣) حقوق الإنسان في الإسلام للدكتور علي عبدالواحد وافي- ص: ٢٢١-٢٢٢
- (٦٤) سورة سباء، الآية: ٢٤
- (٦٥) سورة الحجر، الآية: ٩٤
- (٦٦) سورة الذهب، الآيات: ١-٥، ينظر في مرجع هذه القصة؛ تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي للدكتور حسن ابراهيم حسن- ٨١/١
- (٦٧) تاريخ الطبري- ٣٥/٦-٣٦
- (٦٨) نيل الأوطار للشوكاني- ١٣٣/٧، ١٣٩- حقوق الإنسان وحرّياته الأساسيّة في النظام الإسلامي والنظم المعاصرة- ص: ٥٦٨.
- (٦٩) سيرة ابن هشام: ٢٦٧/٣- عمر بن الخطاب للدكتور سليمان الطماوي- ص: ١١٩
- (٧٠) حقوق الإنسان وحرّياته الأساسيّة في النظام الإسلامي والنظم المعاصرة، ص: ٥١٣، الحرّيات العامّة بين الشريعة الإميّة والقانون الأردني؛ دراسة مقارنة: ص: ٢٣٣، سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين: ٢/٣٣٠.

## فهرس المصادر والمراجع العربية

### ١- (المخطوطه)

١- كاندو، حسن إسحاق : "حقوق الإنسان الأساسية في الإسلام والمسحجية" رسالة ماجستير تحت إشراف: الأستاذ الدكتور الطيب زين العابدين قسم مقارنة الأديان، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد باكستان، العام الجامعي: ١٤١٦/٥١٤١٥/١٩٩٥ م.

٢- المهدى، عبدالمهدي ضيف الله شرع: "الحريات العامة بين الشريعة الإسلامية والقانون الأردني؛ دراسة مقارنة" التخصص في الشريعة والقانون تحت إشراف: الأستاذ الدكتور فضل الرحمن عبدالغفور، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد باكستان ١٤١٥/٥١٤١٥/١٩٩٤ م.

### ٢- (المطبوعة)

١- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت: ٥٦٠٦/١٢١٠ م): "الكامل في التاريخ" دارصادر، بيروت - ١٩٨٢ م.

٢- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي (ت: ٢٧٩/٨٩٢ م): "فتوح البلدان" دار النهضة المصرية، القاهرة ١٣٥٠/١٩٥٧ م.

٣- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (ت: ١٠٥١/١٦٤١ م): "كشوف"

- أَلْقِنَاعَ عَنِ مَتْنِ الْإِقْنَاعِ“ مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ٤٦/١٠٥١٠٢/١٩٨٢م.
- ٤- الْحَصَّاصُ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي (ت: ٥٣٧٠/٩٨١م): أَحْكَامُ الْقُرْآنِ تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت- ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- ٥- إِبْنُ الْجَوْزِيِّ، الإمام جمال الدين أبو الفرج (ت: ٥٩٧/١٢٠١م): تَارِيخُ عُمَرَيْنِ الْخَطَّابِ الطبعة الثانية، دار الرائد العربي ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- ٦- الْحَقِيلُ، سليمان بن عبد الرحمن: حَقُوقُ الْإِنْسَانِ فِي الْإِسْلَامِ وَالرَّدَّ عَلَى الشَّبَهَاتِ الْمُثَارَةِ حَوْلَهَا الطبعة الأولى، وكالة الفرزدق، الرياض- ١٤١٤/١٩٩٤م.
- ٧- الْخَرْبُوطِيُّ، (الدكتور) علي حسيني: الْإِسْلَامُ وَأَهْلُ الدِّمَةِ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة- ١٣٨٩/١٩٦٩م.
- ٨- رَضَا، مُحَمَّدُ رَشِيدٌ: تَفْسِيرُ الْمَنَارِ الطبعة الثانية- دار المعرفة، بيروت- ١٩٧٣م.
- ٩- رِيَاضُ، عَادِلُ مُحَمَّدٌ: الْفِكْرُ الْإِسْرَائِيلِيُّ وَحُدُودُ الدَّوْلَةِ دار النهضة العربية، بيروت- لبنان ١٩٨٩م.
- ١٠- زَيْدَانُ، (الدكتور) عبد الكريم: أَحْكَامُ الدِّمِيِّينَ وَالْمُسْتَأْمِنِينَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ رسالة للدكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق، القاهرة- ١٩٦٢م.
- ١١- سَعِيدُ، (الدكتور) صبحي عبده: السُّلْطَةُ وَالْحُرِّيَّةُ فِي النِّظَامِ الْإِسْلَامِيِّ دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٢م.

١٢- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت: ٢٠٤/٥٢٠م): الأم الطبعة الثانية، دارالمعرفة للطبع والنشر، بيروت ١٩٧٣م.

١٣- الشربيني، الشيخ محمد الخطيب (ت: ٩٧٧/٥٩٧٧م): مُغْنِي الْمُحْتَاج إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْمِنَهَاجِ مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده مصر، ١٩٥٨/٥٣٧٧م.

١٤- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت: ١٢٥٠/١٨٣٤م) نَيْلُ الْأَوْطَارِ شَرْحُ مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ ﷺ ناشر: أنصار السنة المحمدية، ١١ كليار رود، رستم بارك، نوال كوت لاهور باكستان (بلا تأريخ).

١٥- الشبباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١/٨٥٥م): مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة الأولى، دارالمعارف، القاهرة- ١٩٥٥م.

١٦- الشيساني، (الدكتور) عبد الوهاب عبدالعزيز: حُقُوقُ الْإِنْسَانِ وَحُرِّيَّاتُهُ الْأَسَاسِيَّةُ فِي النِّظَامِ الْإِسْلَامِيِّ وَالنُّظْمِ الْمُعَاصِرَةِ الطبعة الأولى مطابع الجمعية العلمية الملكية، القاهرة- ١٤٠٠/١٩٨٠م.

١٧- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: ٣١٠/٩٢٣م): تَارِيخُ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ الْمَعْرُوفِ بِتَارِيخِ الطَّبَرِيِّ المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ١٣٢٦هـ.

١٨- الطماوي (الدكتور) سليمان محمد عَمْرَبْنِ الْأَخْطَابِ وَأَصُولِ السِّيَاسَةِ وَالْإِدَارَةِ الْحَدِيثِيَّةِ دِرَاسَةٌ مُقَارِنَةٌ دارالفكر العربي، بيروت- ١٩٦٩م.

- ١٩- عُثْمَانُ، (الدكتور) محمد فتحي: حُقُوقُ الْإِنْسَانِ بَيْنَ الشَّرْعِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْفِكْرِ الْقَانُونِيِّ الْغَرْبِيِّ الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت-١٩٨٢م.
- ٢٠- الْقَرَأِيُّ، أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن (ت: ٥٦٨٤/١٢٨٥م): الْفُرُوقُ الطبعة الأولى- طبع مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مكة المكرمة- ١٣٤٤هـ.
- ٢١- الْقُرْطُبِيُّ، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت: ٥٦٧١/١٢٧٣م): الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ تحقيق وتدوين: مصطفى السقا- الطبعة الأولى- دار الفكر، بيروت- ١٩٨٧/٥١٤٠٧م.
- ٢٢- إِبْنُ قَيْمٍ، محمد بن أبي بكر أيوب (ت: ٥٧٥١/١٣٥٠م): أَحْكَامُ أَهْلِ الذِّمَّةِ حقق وعلق عليه: الدكتور صبحي صالح، دار العلم للملايين، بيروت- ١٩٨١م.
- ٢٣- الْكَاسَانِيُّ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود (ت: ٥٥٨٧/١١٩١م): "كِتَابُ بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ" الطبعة الأولى، ايج ايم سعيد كمبني، ادب منزل، باكستان جوك كراتشي- ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.
- ٢٤- الْمَاوَرِدِيُّ، علي بن محمد بن حبيب (ت: ٥٤٥٠/١٠٥٨م): الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ وَالْوَلَايَاتُ الدِّيْنِيَّةُ الطبعة الأولى- دارالكتاب العربي، بيروت- لبنان- ١٩٩٠م/٥١٤١٠.
- ٢٥- الْمُسْعُوْدِيُّ، أبو الحسن علي بن حسين بن علي (ت: ٥٣٤٦/٩٥٦م): مُرُوجُ الذَّهَبِ وَمَعَادِينُ الْجَوْهَرِ تحقيق: عبدالحميد، محمد محي الدين، الطبعة الثانية مطبعة السعادة، مصر ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م.

٢٦- وَافِي، (الدكتور) عليّ عبدالواحد: حُقُوقُ الْإِنْسَانِ فِي الْإِسْلَامِ الطبعة الخامسة دارنهضة، مصر، للطبع والنشر، القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٩م.

٢٧- إِبْنُ هِشَامٍ، أبو محمد عبد الملك (ت: ٢١٣هـ/٨٢٨م): السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ الطبعة الثانية، دار الفكر، القاهرة- ١٣٩٨هـ/١٩٧٩م.

٢٨- هَيْكَلٌ، محمد حسين: أَلْفَارُوقُ عُمَرُ الطبعة السادسة دار المعارف، القاهرة- ١٣٩٤هـ.

٢٩- يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ، ياقوت بن عبدالله الرومي (ت: ٦٢٦هـ/١٢٢٩م): مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ مكتبة الأسد، طهران- ١٩٦٥م.

٣٠- يُوحَنَّا، القسُّ منسي: تَارِيخُ الْكَنِيسَةِ الْقِبْطِيَّةِ مكتبة المحبة، القاهرة- ١٩٨٣م.

٣١- أبو يوسف، القاضي يعقوب بن إبراهيم (ت: ١٨٢هـ/٧٩٨م): كِتَابُ الْحَرَاَجِ الطبعة السادسة، المطبعة السلفية، القاهرة- ١٣٩٧هـ.

### ٣- (الْمَجَلَّاتُ)

١- (الدكتور) حَسَّان: اللَّهُ وَالْإِنْسَانُ وَالْحُرِّيَّةُ مقال له نُشِرَ فِي مَجَلَّةِ "العربي" العدد ٣٣٤، السنة التاسعة والعشرون، الكويت ١٩٨٦م (ص: ٣٠-٣٣)

٢- أَلْخَيَّاطُ، (الدكتور) عبدالعزيز: حُقُوقُ الْإِنْسَانِ فِي الْإِسْلَامِ (ق-١) مقال له نُشِرَ فِي مَجَلَّةِ "التوحيد" (ق-١) العدد ٨٤، إيران ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، (ص: ٤٦-٥٦).

٣- زَنْجَانِي، عميد زنجاني: "حَقُّ الْمُشَارَكَةِ فِي صِيَاغَةِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ

وَالْإِجْتِمَاعِيَّ" مقال له نُشِرَ فِي مَجَلَّةِ "التَّوْحِيدَ" العَدَدِ ٢٨، اِيرانِ ١٤٠٧هـ /  
١٩٨٧م - (ص: ١٢٦-١٤٣).

#### ٤- (النَّدَوَاتُ)

١- مَعْرُوفٌ، (الدكتور) بشار عوَّاد: "الْحَرِيَّاتُ وَأَنْوَاعُهَا وَضَوَابُطُهَا فِي  
الإِسْلَامِ" سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين حول "الحقوق في الإسلام" بحوث  
ومناقشات الندوات اللتين عُقِدَتَا فِي عَمَّانِ المَمْلَكَةِ الأُردُنِيَّةِ الهاشميَّةِ، ١٣٥١هـ /  
١٩٩٢م، (ص: ٢١-٦٥).

#### (ب) (الأُردُنِيَّةُ)

١- النَّقْوِيُّ، (الدكتور) محمد حسنين: "مذهبي رواداري، قرآن حكيم كي  
روشنی مین" مقال له نُشِرَ فِي Vol.14 Journal of Reasearch  
( Humanities ) بهاء الدين زكريا يونيورسٹی ملتان، پاکستان  
١٩٩٤ء (ص: ١٥٣، ١٤٨).

#### (ج) (والإنكليزية)

1. Sweetman, J. Windrow: Islam and Christian  
Theology. Lutterworth Press London. 1965.

